الأهرام

المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ٧ يـــونـيـو ١٩٨٨

لجنة الاقتصاد توافق على مشروع تنظيم الاموال

وزير الاقتصاد :

لابد من الاشراف على هذه الشركات لانها تعمل باموال غيرها

وافقت اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب في اجتماعها امس برئاسة ايهاب مكد وكيل المجلس على مشروع قانون تنظيم الاموال مواقفة نهائية .. ووافقت اللجنة على الاقتراح المقدم من عصام العريان باصدار اللائحة التنفيذية للمشروع خلال ٦٠ يوما بدلا من ثلاثة شهور .

رئيس هيئة سوق المال :

لاتدخل في تحديد الربح ولكن يهمنا ان يكون توزيع العائد مرتبطا بارباح حقيقية

اعلن الدكتور يسري مصطفى رئيس الاقتصاد اننا نستهدف بالمشروع المقدم الاشراف على شركات توظيف الاموال لانها تعمل باموال غيرها وبالتالي لابد من تامين مصالح المستثمرين والمودعين بهذه الشركات .

وكانت اللجنة قد رفضت اقتراحا مقدما من حزب العمل بتوجيه الدعوة الى رؤساء شركات توظيف الاموال للاستماع الى ارائهم على اعتبار ان هذه الخطوة كان يجب ان تسبق تقدم الحكومة للمشروع اعترض بعض الاعضاء على ماتضمنه المشروع المقدم من فرض الحظر على الشركات في تقديم تسهيلات إئتمانية من منطلق ان البنوك الآن لاتوفر الائتمان بالقدر الكافي بما يجعل من هذا الحظر مؤثرا على الانشطة ومعدما لهزة داخل السوق ..

اقترح العضو عصام العريان استبدال لفظ تنظيم الاموال بفرض استثمارها بتنظيم الاموال بفرض توظيفها نظرا لان كلمة استثمار تفيد الشركات بانشطة محددة أما التوظيف فيرفع هذا القيد .

.. جرى جدل داخل اللجنة حول مدى إتفاق المشروع المقدم مع عقد المضاربة الاسلامي الذي يتم بين طرفين احدهما صاحب مال والآخر صاحب جهد وخبرة .

اعلن محمد فجر السعيد رئيس هيئة سوق المال أن هناك فارقا كبيرا بين المضاربة والمقامرة فالاولى تجرى في كل مركز مالي مفتوح تماما للمضاربين وتحقق قدرا محدودا من الربح او الخسارة اما الثانية فهي تجرى في كل مركز مالي مكشوف بالكامل من أجل تحقيق مكاسب ضخمة ولكن الخسارة فيها ايضا لو حدثت تكون جسيمة للغاية بما يعرض الأموال لمخاطرة واسعة النطاق .

اكدت المعارضة انها اتصلت برؤساء شركات توظيف الاموال وهم جميعا ابدوا رغبتهم الكاملة في التصفية الفورية لو تم تطبيق هذا القانون .

فلسفة الادخار .. غائبة

في بداية المناقشات تحدث العضو عادل الحداد (حزب وطني) وقال ان فلسفة الادخار غائبة تماما على مستوى التعامل مع شركات توظيف الأموال فالمفروض أن المودع يسترد أمواله في أي وقت يشاء ولايقال له خذ عشرين في المائة أو ستستعيد رأسمالك عند ميسرة .

إن هذه الشركات الأصل انها قامت مخالفة للقوانين فقانون البنوك قصر قبول الودائع على الجهاز المصرفي دون غيره كما انها اتجهت للاستثمار في مجال السلع الاستهلاكية من أجل تحقيق معدل سريع في دوران رأس المال وتحقيق عوائد أكبر هذا بالاضافة الى أن ٨٠ في المائة من حجم نشاطها المفيها موجه خارج مصر ومركز في المضاربة على الذهب والمعادن وتجارة العملة ..

إن أحد المودعين كان قد أودع ١٥ مليون دولار لدى أحد بنوك القطاع الخاص ولاحظت أحدى شركات توظيف الأموال بكل الوسائل حتى سحب وديعته من البنك وأودعها لديها فصرفت له أرباحا في أول عام ٥ ملايين ثم توقفت عن صرف أي استحقاقات له وتعذر عليه استرداد امواله ..

وقال عبدالوهاب قوطه (حزب وطني) إن اطلاعات مجتمعنا المختلفة من المصريين المخيبين وضعت أموالها في هذه الشركات تحت مجموعة من الدعاوى أنها التصنع في أحكام الشريعة والربح الحلال وما إلى ذلك .. والوضع بالفعل أصبح خطير للغاية ويفرض على الحكومة أن تتصدى له على وجه السرعة حتى لاتستفحل الأوضاع أكثر من ذلك .. إنني اتساءل كيف يكون لدى شركة واحدة هذا الكم الهائل من الأموال ويسيطر عليها ويتحكم فيها ثلاثة أفراد فقط ومن عائلة واحدة .. إن الحقائق تؤكد أن شركة واحدة فقط من كل هذه الشركات هي التي التزمت أما الباقي كله فما يصدره شيء وما يحدث بالفعل شيء آخر ..

نجد شركة تصور أن لديها تلالا من الحديد والذرة في حين أن قيمتها في كل الأحوال محدودة نسبيا فأين ذهبت باقي المليارات التي لديها من أموال المودعين ..

هذا بعد تطبيق القانون

وقال مامون الهضيبي (حزب العمل) إن مايقال بأن هذه الشركات تأخذ من رأس المال لتصرف العوائد للمودعين أمر مشكوك فيه تماما فهل ثبت ذلك بالفعل من الفحص أن الأجهزة المعنية فحصت كل شيء والمسئولون يعلمون ذلك جيدا فهل اثبت الفحص شيئا من هذا ..

فلو قلنا مثلا أن الشركات تاجرت في العملة فهذا كان في وقت مطبق فيه سياسة الاستيراد بدون تحويل عملة وهذه السياسة تترك المستورد يدبر عملته لنفسه فكان يحصل عليها عن طريق هذه الشركات فما المخالفة في ذلك وكيف تكون تجارة العملة فيها مخالفة وتحن نطبق الاستيراد بدون تحويل عملة .. وإني لسأل الحكومة هل تتوقع بعد تطبيق القانون أن تتجه الأموال الى البنوك وأن تنساب أموال المصريين العاملين بالخارج الى الجهاز المصرفي ..

إن العلاج هو ألا نضع العقبات أمام الشركات وليس من المصلحة أن نصيب المودعين بهذا الفزع والعلاج يجب أن يكون إقتصاديا سياسيا يورث الثقة لدى الناس ولاينتزع منهم هذه الثقة .. ونجعل الناس تقبل على العمل الجاد المثمر الذي يحقق الخير للبلاد ..

إننا اتصلت بكل اصحاب شركات توظيف الأموال للاستماع الى ارائهم فأكدوا جميعا انهم سيصفون اعمالهم لو طبق هذا القانون ونحن سمعنا وجهة نظرهم في ذلك وكان الواجب بالفعل أن نتصل بهم وليس لنا أي مصلحة شخصية في ذلك .

وتحن لانقول أن الشركات المخالفة لاتعاقب ولكن إذا ثبت ذلك بالفعل وليس معقولا أن توجه اتهامات جزافية .. ونحن لسنا ضد رقابة الحكومة ولكن الرقابة لاتعني الحق أو المنع عن ممارسة النشاط .. ثم ماهي ضمانات دقة التقارير التي تعد عن طريق الأجهزة الرقابية ومدى سلامتها وواقعيتها .. ؟

وإنني اتساءل هل المضاربة وهي نشاط اسلامي لم يختلف عليه الفقهاء والمتخصصون هل جرمت في هذا القانون وهل الشخص الذي يعمل بمال غيره يعتبر في نظر هذا القانون يرتكب عملا غير قانوني ويطبق عليه العقوبة بالتالي .. إن القانون منع الشخص الطبيعي من الدخول بعقد المضاربة المصرح به وفقا للشريعة الاسلامية ومنع التصرف في أموال الغير وقصر ذلك فقط على الشركات ..

وعقب وزير الاقتصاد قائلا . ان القانون لايمنع مثل هذه الشركات أن تعمل في الاستثمار باتباع أي صيغة تراها ومنها المضاربة الاسلامية ولكن في

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية